رأي القدس

المرأة الخليجية تكسر قيودها

■ شهدت منطقة الخليج العربي في السنوات العشر الماضية ظاهرة فريدة من نوعها، وهي كسر المرأة القيود المفروضة عليها، والانتقال الى مرحلة المشاركة السياسية الكاملة، كناخبة ومرشحة في الانتخابات البلدية والنيابية.

واذا كانت المرأة العمانية السباقة في خوض غمار الانتخابات واحتلال مقاعد في البرلمان، ومناصب في مجلس الوزراء والسلك الدبلوماسي، فان شقيقتها الكويتية باتت على وشك ان تلحق بها، حيث تقدمت خمس سيدات بترشيح انفسهن في الانتخابات النيابية التي ستنطلق الشهر المقبل. والشيء نفسه يقال عن المرأة القطرية والبحرينية.

الديمقراطية الكويتية التي تعتبر الاقدم في المنطقة كانت ديمقراطية منقوصة، لانها انحصرت في الرجال طوال الاربعين عاما من عمرها. وكان المسموح لهم بالتصويت لا يزيدون عن تسعين الفا فقط.

الان، وبعد تعديل الدستور وفتح العملية الديمقراطية امام النساء، في حركة اصلاحية تستحق التنويه، اصبحت هذه الديمقراطية تطير بجناحين، مثلما قالت المرشحة عائشة الرشيد في تصريحات ادلت بها عند تقدمها لتسجيل اسمها في القوائم الانتخابية.

تقرير الامم المتحدة عن التنمية في الوطن العربي شدد في اكثر من موضع على ان غياب مشاركة المرأة بشكل فاعل في المجتمع جنبا الى جنب مع الرجل، من ابرز اسباب التخلف وحالة الانهيار السائدة حاليا في المنطقة.

ولعل المحاولات التي نراها حاليا في مختلف الدول العربية، ومنطقة الخليج المحافظة على وجه الخصوص من حيث اعطاء المرأة كامل حقوقها، وفتح جميع مجالات المشاركة الفاعلة امامها للمساهمة في تطوير مجتمعاتها، هي تصحيح ايجابي لهذا الخطأ الفاحش.

دخول المرأة الكويتية الى الحياة السياسية هو نقطة تحول رئيسية، وبداية عملية اصلاحية ستكون لها انعكاساتها ليس داخل الكويت فقط، وانما في المنطقة الخليجية بأسرها، وخاصة المملكة العربية السعودية التي ما زالت المرأة فيها تواجه مصاعب كبيرة للحصول على الحد الادنى من حقوقها.

الطفرة المالية الناجمة عن العوائد النفطية ساهمت بدور كبير في رفع المستوى التعليمي والثقافي للمرأة الكويتية، ومن اللافت ان معظم المرشحات للمقاعد النيابية في الانتخابات المقبلة من الحاصلات على درجات علمية عليا من جامعات غربية، وهذا يعني انهن اطلعن عن كثب على التجارب الديمقراطية في اوروبا وامريكا، ومدى مساهمتها في تطوير مجتمعاتها، وتوفير الفرص امام الجميع، نساء ورجالا، دون اي تفرقة، في اطار الحريات التعبيرية وسيادة القانون واستقلال القضاء.

الحياة البرلمانية الكويتية ستكون مختلفة قطعا في الاعوام المقبلة، حيث ستلعب المرأة فيها دورا تصحيحيا بارزا، وستعطي هذه المشاركة ثمارها الحقيقية عندما تكتمل عملية تعديل الدوائر الانتخابية واختصارها في خمس او عشر دوائر، مما يقضي على كل الممارسات السابقة وغير الديمقراطية، مثل شراء الاصوات، وانتخاب المرشحين على اسس قبلية او عشائرية او حتى طائفية.

اهلا بالمرأة الكويتية ناخبة ومرشحة في انتخابات مجلس الامة، والمأمول ان يحالفها الحظ هذه المرة بكسر احتكار الرجال لمقاعد البرلمان الكويتي المقبل.

الحملة ضدّ المثقفين السوريين: حين يصبح البوق سوط الجهاز!

صبحي حديدي *

■ ما لا ترتكبه السلطات الأمنية السورية، أو ما تؤجّل ارتكابه إلى حين لأسباب شتى، يستكمله زبانية هذه الأجهزة في مختلف قطاعات السلطة، الحزبية البعثية منها، أو الحزبية على مستوى التنظيمات والزمر السياسية الحليفة للسلطة (أي المشتغلة عند أجهزتها، بثمن بخس تارة، وتطوّعاً طوراً)، أو أبواق الإعلام الرسمي وشبه الرسمي والعميل (وهو الأسوأ والأكثر بذاءة وانحطاطاً)، هنا وهناك حيثما وكيفما توفّر الإرتزاق والإنتهاز والتكسّب والتزلّف.

خذوا، في آخر الأمثلة، تلك الرثاثة الفاقعة، الفاضحة المثيرة للاشمئزاز، في الحملة التي شنّها الممثل السوري زهير عبد الكريم (مخرج مسرحية «قيام جلوس سكوت»، التي ليست البتة أقلّ رثاثة وإسفافاً وسطحية)، ضدّ ياسين الحاج صالح، المناضل السوري (16 سنة في زنازين النظام)، والكاتب السياسي اللامع، وأحد أنقى المعبّرين عن الوجدان السوري الراهن، وبين القلّة الأكثر رصانة وعمقاً وشجاعة. الزميل راشد عيسى نقل، في صحيفة «السفير» اللبنانية، بعض شناعات تلك الحملة كما نطق بها عبد الكريم ضدّ الحاج صالح في برنامج خاصّ عن الشاعر الكبير الراحل محمد الماغوط، على فضائية «الحرّة». إليكم هذه العينّات:

ـ يمهّد عبد الكريم بتوصيف نفسه هكذا: «مثقف»، و«فنان»، و«بعثي»، و«يحبّ الأمن».. بل «يموت بضباط الأمن»، وجاء للتوّ من عند رستم غزالي، بعد أن أعلمه بأنه سيظهر على «الحرّة».

ـ وحين يسوق جوزيف عيساوي، معدّ البرنامج، نقد الحاج صالح للمسرحية، قائلاً: «يقول مواطنك...»، يقاطعه عبد الكريم: «هذا إذا كان مواطني». لقد جاء الفنّان البعثي من مكتب غزالي لتوّه، وليس عجيباً أن يأنس في لسانه وعضلاته ـ قبل دماغه، كما ينبغي القول ـ قوّة إسقاط المواطنة عن الحاج صالح!

ـ ويسعى عيساوي إلى إنصاف الحاج صالح في حقيقة واحدة على الأقلّ، ساطعة بيّنة: «لقد أكل السجن من لحمه»، فيردّ عبد الكريم على دفعتين: «ثمّ أكل ما أكل» أولاً، و«بيعمل حالو معارض» ثانياً. ولأنه البعثيّ الفنّان، لا فُضّ فوه لكلّ بعثيّ فنّان، فقد استولى عليه التماهي بين الزنزانة التي تآكل لحم السجين، وبين الأكل بمعنى البلع والنهب والفساد والمال، فاستعاد ما كان وزير الإعلام السوري السابق مهدي دخل الله قد هرف به، حول آلاف الدولارات التي يقبضها السوريون كتّاب «النهار» اللبنانية و«القدس العربي» اللندنية و«السياسة» الكويتية! الأرجح أنّ عبد الكريم استهدى، كذلك، بالفتوى التي أصدرها فايز الصايغ (القائد الطبيعيّ للبعثيين الفنّانين، بوصفه المدير العامّ للإذاعة والتلفزيون)، والتي اعتبرت أنه لا معارضة في سورية إلا تلك «المعارضة النظيفة» داخل صفوف حزب البعث، حصراً!

خلاصة أخرى لهذه الحملة اللفظية البذيئة ـ وتحديداً لأنّ حملة الاعتقالات الأخيرة كانت وتظلّ تستهدف تفريغ الحراك السياسي السوري من نشطائه المثقفين أولاً، ريثما يتمّ استكمال سيرورات إعادة المجتمع في عهد بشار الأسد إلى أطوار الصمت التي كان عليها في عقود أبيه حافظ الأسد ـ يمكن أن تفيد التالي: إنّ استثناء أمثال الحاج صالح من حملة الإعتقالات الأخيرة قد يكون طرازاً من الإعتقال مع وقف التنفيذ، إلى حين فقط، أو إلى أن يستقرّ تخبّط النظام على «سياسة» قمعية من نوع ما، ذات ناظم ما حول غائية الإعتقال، ومعيار ما حول هوية المعتقل. الأمر الذي لا يحول، بل ينبغي أن لا يحول أبداً، دون تأثيم أمثال الحاج صالح في مواقع أخرى، وعلى يد مشتغلين لصالح أجهزة حزبية أو إعلامية لا تدور مسنناتها إلا إذا ارتوت من زيت الأجهزة الأمّ، الأمنية.

وكما ترتدّ السياسات الأمنية إلى سابق عهدها، فيلوح أنّ ما تبدّل حقاً هو حلول آصف شوكت محلّ علي دوبا، وعلي مملوك محلّ بشير النجار أو ماجد سعيد أو هشام بختيار، وفؤاد ناصيف خير بك محلّ عمّه محمد ناصيف خير بك، ومحمد منصورة محلّ غازي كنعان، وهذا الأخير محلّ عدنان بدر حسن... فإنّ السياسة تجاه المثقفين ترتدّ إلى ما قبل المناخات الديماغوجية الغوغائية التي سوّقت توريث بشار الأسد تحت أقنعة الترويج لصورة «الرئيس المثقف» وصورة «الرئيس الشاب». اليوم تبدو السلطة، والرئاسة بالذات، غير بعيدة عن المقاربة القديمة ـ المتجددة، التي تخوّن المثقف المعارض وتصنّفه مباشرة في خانة العميل للاجنبي، وقابض الفلوس من السفارات، حسب تعبير وزير الإعلام السوري الأسبق عدنان عمران. وفي المقابل، لا مناص للمثقف ـ البوق الموالي للسلطة من أن يصبح سوطاً نائباً عن الأجهزة.

وبذلك، لعلّ من الأخير أن نرتدّ بهذه المقاربة إلى تجلياتها المبكرة الأولى في عهد الأسد الابن، كما عبّر عنها الأخير شخصياً في حديث شهير إلى صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية مطلع العام 2001، وكانت ستة اشهر قد انقضت بالكاد على أدائه القسم إثر انتخابه بنسبة 97,29، في مهزلة أخرى من سلسلة المهازل الإنتخابية التي طبعت «الحركة التصحيحية» منذ العام 1970. ونتذكّر أنّ الأسد بدأ بتسفيه آراء وزير إعلامه حول معنى العمالة، قبل أن ينساق بنفسه إلى ما هو أدهى: «في كلّ المجتمعات هناك الأبيض وهناك الأسود وهناك حسنو النيّة وسيئو النية»، وبذلك «لا نستطيع أن نقول إننا أمام حالة مطلقة. هل يمكن أن نقول بأنّ كلّ الناس عملاء؟ هذا مستحيل. هل يمكن أن نقول إنّ كلّ من يطرح فكرة ظاهرها إيجابي هو وطني؟ أيضاً هذا مستحيل».

ولقد اعتبر الأسد أنّ أفعال هؤلاء المثقفين (وهي، في كلّ حال، لم تتعدّ البيانات وارتياد المنتديات) إنما «تمسّ الإستقرار على مستوى الوطن»، ثمّ اختار للأمر احتمالين: «أن يكون الفاعل عميلاً يخرّب لصالح دولة ما أو أن يكون جاهلاً ويخرّب من دون قصد»، وجزم حول النتيجة: «أنّ الإنسان في كلتا الحالتين يخدم أعداء بلده». والحال أنّ حكم الوزير كان أرحم من حكم رئيسه، لا لشيء إلا لأنّ الرأي الأول يندرج في باب الإطلاق والتعميم والتجريم، فالكلّ عملاء، والكلّ يقبض، وكفى بهذا معياراً! أما في الحكم الثاني فإنّ المثقف الذي يطالب بالتغيير لا يقوم بما هو أقلّ من المسّ بالعجل الذهبي المقدّس الذي يُدعى «الإستقرار»، ولهذا فإنه مثقف ينتمي إلى فئة «الأسود» استطراداً، سواء أكان عميلاً عن عمد أم جاهلاً عن غير قصد. أين «حسنو النية»، والحال هذه؟ أين فئة «الأبيض»؟ وأين شعار «التغيير» إذا كانّ مسّ «الإستقرار» يستدعي كلّ هذا التجريم؟

كذلك لجأ الأسد إلى ما أسميناه، آنذاك، بمداواة المثقفين بما كان هو الداء... في ظنّه، بالطبع! ولقد سأل، في التعقيب على بيانات المثقفين: «أنا لا أعرف من هم هؤلاء الأشخاص الذين سمّوا أنفسهم المثقفين. هل هم مثقفون فعلاً أم ماذا؟ لا توجد لديّ معلومات». كان ذلك التصريح مدهشاً من رئيس أحاط نفسه، منذ انطلاق سيرورة توريثه، برهط من المثقفين والتكنوقراط غير البعثيين إجمالاً، ممّن شكّلوا «مجموعة الـ18»، أو الـG ـ18 حسب تعبير الكاتب الأمريكي المنافق فلنت ليفريت، من أمثال ماهر المجتهد، علي كنعان (وهو، بالطبع، شخص آخر غير الشاعر المعروف المقيم في الإمارات)، نبيل سكر، سمير سعيفان، رياض الأبرش، سامي الخيمي، غسان الرفاعي، وعصام الزعيم... هذا فضلاً عن بعض المثقفين المنتمين تاريخياً إلى اليسار!

وكان من غير المعقول أنّ الأسد يقصد القول إنه لا يعرف هؤلاء معرفة شخصية، إذْ لماذا يتوجّب أن يعرفهم على هذا الصعيد أولاً، ولماذا يتوجّب أن تعرفهم الرئاسة لكي يصبح مُجازاً لهم أن يصدروا بياناتهم؟ كذلك كان من غير المعقول أنه لا يعرف مَن هم، أيّ ماذا يمثّلون اجتماعياً وسياسياً وثقافياً ومعرفياً، إذْ كيف له ـ وهو «المثقف» و«الشاب» أن لا يعرف مَن هو أنطون مقدسي، أو عارف دليلة، أو ميشيل كيلو، أو عبد الرحمن منيف، أو أدونيس، أو ممدوح عدوان، أو علي الجندي، أو نائلة الأطرش... لكي نختار حفنة من موقّعي بيان الـ99؟ وكيف يمكن لرئيس شاب، يعلن نيّة التغيير والتطوير، أن لا يعرف صفوة مثقفي بلده؟

والحال أنّ الأسد كان يعرف معظم مثقفي سورية من موقّعي البيانات وناشطي المنتديات ولجان إحياء المجتمع المدني، وما كان يقصده من إنكار في التساؤل، «مَن هؤلاء؟»، لم يكن يخصّ الهوية والموقع والمعرفة الشخصية، بل يتناول جوهرياً القول إنهم مجرّد نكرات: مَن هؤلاء؟ ما قيمتهم؟ ما أهمية ما يقولون ويكتبون؟ ذلك لأنه، وفي الفقرة التالية مباشرة، يذهب إلى التشكيك حتى في تعريف المثقف كما يمكن أن يحمله أصحابنا، فيسأل، ليس دون النبرة الأكاديمية المعتادة: «لكن ما هو المقصود بكلمة مثقف؟ هي كلمة عامة إلى حدّ ما. هل من يطّلع على مواضيع مختلفة هو مثقف؟ هل صاحب الشهادة العلمية هو مثقف؟ هل من يقرأ كتباً كثيرة هو مثقف؟ هل من يكتب الشعر أو القصة أو الرواية أو يعمل في الصحافة هو مثقف؟ هي كلمة غير واضحة الحدود. وعلى كلّ حال هذا التصنيف غير معتمد بالنسبة لي»!

وكان الأسد يعلم أنّ هاجس مثقفي سورية، في تلك الأيام كما هي الحال اليوم أيضاً، لم يكن التوافق حول تعريفات المثقف، بل حول تعريفات الحقّ والحرّية والقانون، وحول الإجتماع والسياسة والإقتصاد والثقافة، وحول الإنضمام إلى عالم أخذت فيه الأنظمة الشمولية الدكتاتورية تنقرض واحدة تلو أخرى، وحول ضرورة إحداث تغيير ديمقراطي جوهري في حياة البلاد، وحول الماضي والحاضر والمستقبل. لكنّ تركيزه على تعريف المثقف، بدل مناقشة آراء المثقفين وفحوى بياناتهم، لم يكن يُراد منه ممارسة الرياضة الأكاديمية وحدها، بل صياغة تعريف المثقف كما تعتمده فلسفة الرئاسة. هنالك نوعان من الأشخاص، قال الأسد: «شخص يفكّر ويخرج بنتائج ضارّة للوطن»، و«شخص يفكّر ويخرج بنتائج مفيدة للوطن» هكذا، باختصار شديد. ولأنّه لم يضرب مثلاً على أيّ من الشخصين، فقد كان منطقياً أن يشغل أنطون مقدسي (آنذاك، واليوم ميشيل كيلو مثلاً) موقع النمط الأولّ، وأن يشغل علي عقلة عرسان (آنذاك، واليوم فايز الصايغ مثلاً) موقع النمط الثاني: الأولّ طالب بتحويل سورية من قطيع إلى شعب، والثاني طالب بتحويل المثقفين من بشر إلى سائمة. وما تفعله اليوم حملات الأجهزة الأمنية ضدّ المثقفين السوريين، بما تنطوي عليه تلك الحملات من تكليف بأدوار تشهيرية تلفيقية ديماغوجية يقوم بها رهط الإعلاميين الكذبة والحلفاء الإنتهازيين والأبواق المسترزقة، ليس أقلّ من إعادة تفعيل لذلك الخيار الهادف إلى مسخ مثقفي سورية على هيئة فايز الصايغ، أو ربما استنساخ عبقريته أينما كُتبت جملة أو طُبع سطر أو قيلت كلمة في سورية. ولا نجزم أنّ أمثال زهير عبد الكريم يمكن أن يرتقوا (أي: أن يُمسخوا) في عداد تلك السيرورة، إذْ يصحّ القول إنّ مراتب السلطة تضع هذا العاشق لأجهزة الإستخبارات، المتيّم بشخص العميد رستم غزالي، في منزلة أدنى... أدنى بما لا يُقارن بأيّة سوية متدنية!

* كاتب وباحث سوري يقيم في باريس

عن المحاكم والمهازل في مهد الحضارات الزائلة

د. عبد الوهاب الافندي

(1)

الرئيس العراقي السابق صدام حسين وكبار معاونيه لا يحتاجون إلى محاكمة لأن جرائمهم واضحة ومعروفة ولا تخفى على أحد. ولكن ما يسمى بالمحكمة التي يعرضون عليها حالياً تحولت إلى مهزلة حتى قبل أن تبدأ. وذلك لأن ما ارتكبوه من جرائم تحول إلى حسنات في ظل ما يرتكبه من آل إليهم أمر العراق اليوم من كبائر. فما من تهمة وجهت إليهم من قتل وتعذيب ومحاكمات جائرة وعدوان على المدنيين إلا وهي تتضاءل اليوم أمام ما يقع في بلاد ما بين النهرين. فأين ما وقع في الدجيل من الفلوجة وتلعفر وكربلاء؟ وأين تعذيب زنازين الأمن من أبوغريب وغوانتنامو والمعتقلات السرية؟

(2)

لوكان قاضي محكمة صدام يمثل في فيلم كوميدي للسخرية من القضاة لما أجاد دوره كما يفعل الآن. القاضي تلا قبل أيام لائحة الاتهام ضد المتهمين، وذلك بعد أكثر من سبعة أشهر على بدء المحاكمة. والمعلوم أن إخطار المتهم بالتهمة الموجهة له رسمياً لا بد أن يكون أول ما تقوم به المحكمة لا آخر ما تفعله. والقاضي وجه الاتهامات للمتهمين باسمه، وهذا لعمري قمة المهازل. فإذا كان القاضي هو ممثل الاتهام وهو الذي سيصدر الحكم، فما الجدوى من المحاكمة أصلاً؟ وقد زاد حضرة القاضي الهمام فمنع المحامين من المرافعة بدعوى أنهم يشهرون بالمحكمة! أن نتيجة هذه المحكمة قد عرفت سلفاً، وهي أنها تدين من شكلوها وأداروها، على أقل تقدير بالتخبط وانعدام الكفاءة. فمن يدير محكمة لصدام حسين ثم يظهر فيها وهو المدان يجب أن يتعرض للإدانة بتهمة البلاهة والغباء والعجز.

(3)

في مصر المحروسة مهد الحضارات الثاني تعرض القضاء للإهانة عبر التعدي على القضاة، وانتهاك حرمته، وأيضاً عبر توريطه في محاكمات صورية مثل محاكمة أيمن نور زعيم حزب «الغد» المعارض الذي أيدت محكمة الاستئناف الحكم الصادر ضده بالسجن خمس سنوات والحرمان من الحقوق السياسية خمساً أخرى، وهو بيت القصيد حتى لا ينافس مرشح الحزب الوطني المعروف المجهول على الرئاسة كما تجرأ وفعل من قبل. الإدانة في هذه القضية هي للحكومة ومن تواطأ معها من القضاة، لأنه لا أحد يصدق أن أيمن نور مذنب، حتى ولو كان بالفعل مذنباً، لأن لا أحد يصدق الحكومة.

(4)

الحكومة المصرية كانت قد ورطت نفسها في فضيحة مماثلة حين قامت بالحكم على سعد الدين إبراهيم بالسجن ثم عادت وأطلقت سراحه ونقضت الحكم ضده. ومثل هذه المناورات تنال من هيبة الدولة والقضاء قبل أن تنال من المتهمين الذين يتحولون إلى أبطال، وتضيع جهود الإيقاع بهم هباءً وحق لها.

(5)

من المؤسف أن تتحول البلدان العربية التي علمت العالم الحضارة إلى أدغال متوحشة يقتل فيها الأبرياء وتهدر فيها الحقوق ويستخف فيها بعقول البشر عبر ممارسات هزلية تثير السخرية، وتظل الشعوب مستكينة قابلة لمثل هذه الترهات في الوقت الذي تنتفض فيه شعوب أخرى في بلاد لا يكاد أحد يعرف أسماءها وتطيح بالطغاة في أيام معدودة.

(6)

مصر تشهد غلياناً هذه الأيام واحتجاجات ومسيرات تضامن مع القضاة وغير ذلك من مشاهد نفاد الصبر. ولكن الذي تحتاجه مصر ليس كل هذه الاحتجاجات وإنما مظاهرة واحدة تخرج إلى الشارع ولا تعود حتى تؤدي الواجب. فهل شعب مصر أدنى كرامة وأقل شهامة وإقداماً من شعوب قرغيزيا والنيبال؟

نحو مؤتمر أهلي عالمي لحقوق الإنسان

د. عصام نعمان *

■ في مؤتمر صحافي عَقَدته يوم الثلاثاء الماضي الموافق 23/5/2006 في لندن وأطلقت خلاله «تقرير منظمة العفو الدولية لسنة 2006، حال حقوق الإنسان في العالم»، قالت الأمينة العامة للمنظمة ايرين خان: «لقد أقدمت الحكومات، فرادى وجماعات، على شل المؤسسات الدولية وتبديد الموارد العامة، سعياً إلى بعض المصالح الأمنية الضيقة، والتضحية بالمبادئ تحت ستار الحرب على الإرهاب، مع غض النظر عن الإنتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان. ونتيجةً لذلك، تعيّن على العالم أن يدفع ثمنا باهظاً، تمثّل في الإنتقاص من المبادئ الأساسية وفي الخسائر الفادحة التي لحقت بأرواح الناس العاديين وبمصادر رزقهم».

هذه الكلمات النابضة بالحق والإنتصار للحرية والكرامة لخّصت مضمون التقرير الطويل المترع بالوقائع والأدلة والقرائن والشواهد كما بالإتهامات والإدانات والأحكام التي ساقها التقرير الإنساني التاريخي ضد حكومات متغولّة وجماعات باغية وطغاة عتاة ومجرمين سياسيين محترفين في شتى أنحاء العالم.

ما كان تقرير منظمة العفو الدولية ليأتي على هذا المستوى الرفيع من الشمول والدقة والحرفية والجرأة لولا ان العام 2005 كان «عام المتناقضات»، كما وصفه التقرير، مقدّماً لمسؤولي المنظمة كما لسائر مسؤولي منظمات حقوق الإنسان في العالم حافزاً قوياً للتسلح بالقيم الأخلاقية والعلم والجرأة من اجل رصد المخالفات والإنتهاكات والجنايات اللاحقة بحقوق الإنسان والتحقيق فيها وتوثيقها وفضحها على مرأى ومسمع من الرأي العام العالمي.

كشف التقرير أعمال القتل الإسرائيلية، وتوسيع المستوطنات، وبناء جدار الفصل على امتداد 600 كلم، وعزل القدس الشرقية عن الضفة الغربية، وجرف الأراضي الزراعية ومصادرتها. كما نوّه التقرير بشروع مجلس أوروبا والبرلمان الأوروبي في إجراء تحقيقات في شأن ضلوع دول أوروبية في عمليات تقودها الولايات المتحدة من اجل «النقل الاستثنائي» من دون وجه حق للسجناء إلى بلدان يتعرّضون فيها لخطر التعذيب أو غيره من الانتهاكات. وأوضح انه شيئاً فشيئاً، إنكشفت أدلة جديدة على أن «بعض الدول الأوروبية كان شريكاً في الجريمة مع الولايات المتحدة، بإهدارها الحظر المطلق على التعذيب وسوء المعاملة، وإقدامها على توسيع نطاق التعذيب من خلال نقل سجناء إلى دول، مثل مصر والاردن والمغرب والسعودية وسورية، وهي معروفة بممارسة التعذيب». غير ان التقرير لم يُشرْ، في هذا السياق، إلى مفارقة عجيبة هي ان الولايات المتحدة التي إستخدمت تلك الدول لإستنطاق المعتقلين تحت التعذيب كانت لا تخجل لاحقاً من دعوة قادتها إلى إجراء إصلاحات ديمقراطية!

الحقيقة أن إنتهاكات حقوق الإنسان في عالمنا وعصرنا أضحت على قدرٍ من الشراسة والشمول والتكرار يتطلب نمطاً من المقاربة والمعالجة يتجاوز الأطر المحلية، كما يتطلب مستويات وصيغاً عالمية أكثر شمولاً وفعالية. صحيح ان منظمة العفو الدولية تضطلع بمهامها وإختصاصها على مستوى العالم وبنجاح ملحوظ، وتتمتع بسمعة عطرة ومكانة عالية في أوساط المثقفين والنقابيين وأصحاب المهن الحرة وذوي الضمائر الحية في شتى أنحاء عالمنا، إلاّ أنها تفتقر إلى قاعدة نفوذ وازن والى أسنان وروادع وأصوات مسموعة في مراتب السلطة وأروقة النفوذ ولدى قادة الشعوب.

لذلك، وإزاء تزايد إنتهاكات حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية، وبسبب ما تمارسه الحكومات المتسلطة من خداع ورياء وإهدار للموارد العامة وإفتئات على مصادر الرزق، أرى ان يصار الى رفد منظمة العفو الدولية وغيرها من المنظمات العاملة في إطار القانون الدولي الإنساني بنهج عمل متطور وأذرعة وأنشطة من شأنها تزخيم فعاليتها ومضاعفة إنتاجيتها على النحو الآتي:

أولاً، إنشاء هيئة أهلية عالمية ذات وقفية خاصة لتمويلها وإدامتها وذلك بمبادرة من منظمة العفو الدولية أو تحت رعايتها بإسم «المؤتمر الأهلي العالمي لحقوق الإنسان»، يكون بمثابة برلمان عالمي دائم أو «دافوس» حقوقي إنساني، ينعقد في دورة سنوية واحدة على الأقل وإستثنائية عندما تدعو الحاجة، تتقدم منه الأمانة العامة لمنظمة العفو الدولية بتقريرها السنوي ليكون ورقة عمل لممثلي منظمات حقوق الإنسان والجمعيات الإنسانية غير الحكومية في شتى بلدان العالم المشاركين في دورة المؤتمر (البرلمان) ومناقشاته، كما تُعرض فيه وتناقش تقارير أخرى متخصصة بنواحٍ أو موضوعات معينة، وتُتخذ في شأنها جميعا قرارات وتوصيات، وتقوم الأمانة العامة لمنظمة العفو الدولية بتنفيذ ما يتعلق منها بإختصاصها، على أن تتولى لجنة متابعة ملاحقة وتنفيذ ما يتبقى منها.

ثانيا، وضع وإعلان «سجل شرف» سنوي بأسماء نشطاء شهداء قضوا دفاعاً عن حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية، ونشطاء رواد عملوا وعانوا وأنجزوا في الميدان نفسه. كذلك وضع وإعلان «سجل قَرَف» (إن صحّ التعبير) بأسماء مسؤولين في حكومات ومديرين في مؤسسات عامة وهيئات وشركات خاصة إنتهكوا، على نحو بالغ الفظاظة، حقوق الإنسان والحريات العامة، ما يستوجبّ دعوة السلطات المعنية لملاحقتهم ومحاكمتهم أمام المراجع القضائية المختصة، الوطنية أو الدولية.

ثالثا، مطالبة الأمم المتحدة بالإستماع إلى الأمين العام لمنظمة العفو الدولية في كل دورة أو جلسة تعقدها الجمعية العامة أو مجلس الأمن، تكون مخصصة للبحث في قضية أو شكوى تنطوي على إنتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والحريات الديمقراطية من شأنها تهديد أمن الشعوب وسلامها الإجتماعي.

ليس من قبيل المغالاة القول إن إنتهاكات حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية باتت تُمارس على نطاق عالمي، وان حكومات ومؤسسات عامة وخاصة تتواطأ في ذلك على النحو الذي أشار إليه تقرير منظمة العفو الدولية الأخير. لذلك بات من المنطقي والضروري مواجهة هذه الظاهرة العالمية الخطيرة على نطاق عالمي أيضا.

الحقيقة ان الحكومات في عصر العولمة والإستقطاب الدولي والتكالب على السلطة وإساءة إستعمالها، ونهب الموارد العامة للشعوب والجماعات، وإهدار مصادر رزقها، وتراجع مستلزمات صحتها العامة وضماناتها الاجتماعية، لم تعد مؤهلة لتؤتمن على حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية. ذلك كله يستوجب نهوض الإنسان، فرداً وجماعة، محلياً وقطريا وعالميا، إلى إمساك قضية حقوقه وحرياته بيديه في إطار أوسع تضامن ممكن مع شركائه في معاناة مظالم الإستبداد والإفقار والتهميش ومواجهتها.

كثيراً ما يُقال إن العالم أضحى، بفضل ثورة الإتصالات والمواصلات ونقل المعلومات، «قرية كونية». هذه الحقيقة، بل هذه النعمة، أضحت في متناول الجميع، ولو بدرجات متفاوتة. معنى ذلك ان الجميع، مالكين أو غير مالكين، قادرين أو غير قادرين، ظالمين أو مظلومين، بإستطاعتهم الإفادة من تسهيلات «القرية الكونية» ووسائطها وأدواتها وفرصها، وبمقدورهم تاليا فرض حضورهم على العالم والمشاركة فيه .

كان ديكارت يقول: «أنا أفكر، إذاً أنا موجود».

إن التفكير في عصرنا ما عاد وحده كافياً لإثبات الوجود وصون الحرية بما هي قيمة معادلة للحياة نفسها. ثمة حاجة كيانية ليكون التفكير مقروناً بالتعبير والتدبير، بل بالمقاومة ايضاً. المقاومة بما هي إشهار وممارسة حيّة للوجود والصمود.

يا مضطهَدي العالم، إتحدوا!

* سياسي وكاتب لبناني

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637
*email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk*
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 **Fax:** 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN